ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

هل بدأ نصر الله بتطبيق توازن الرعب الجديد..

حزب الله يُجبِر كيان الاحتلال الإعلان عن سقوط/إسقاط مُسيرّته فوق لبنان

تل أبيب "تستقي" معلوماتها من "المركز السوريّ لحقوق الإنسان"!!

زهير أندراوس

الجبهة الشماليّة دخلت مرّةً أخرى للتصعيد، والجبهة الجنوبيّة باتت أكثر من جاهزةٍ لقيام كيان الاحتلال بشنّ حربٍ على قطاع غزّة بعد الانتخابات العامّة في السابع عشر من الشهر الجاري، في ظلّ هذا الوضع، ما زالت مفاعيل العملية النوعيّة التي نفذّها مُجاهدو حزب اللّه على الحدود مع كيان الاحتلال، تُلقي بظلالها على الأجندة السياسيّة، الأمنيّة والإعلاميّة في إسرائيل، حيث أكّد ليلة أمس الأحد وصباح يوم الاثنين الخبراء والمُحلّلون للشؤون العسكريّة والأمنيّة في قنوات التلفزيون الإسرائيليّ، نقلاً عن مصادرهم واسعة الاطلاع أنّ جولة العنف بين الكيان وبين حزب اللّه لم تنتهِ حتى اللحظة، لافتين في الوقت عينه إلى أنّه ليس من المُستبعد بتاتًا أنْ يلجأ الأمين العّام للحزب، سيّد المُقاومة، السيد حسن نصر اللّه، أنْ يلجأ إلى إرساء معادلة الدّم بالدّم، أيْ مُقابل كلّ شهيدٍ من حزب اللّه يجب أنْ يقوم حزب اللّه بقتل جنديٍّ إسرائيليٍّ، وبالتالي، رأى المُحلّل أور هيلر، من القناة الـ١٣ بالتلفزيون العبريّ أنّ المؤسسة الأمنيّة في تل أبيب ما زالت مُستعدّةً للتصعيد في كلّ لحظةٍ بالشمال، وأنّ نشر الناطِق العسكريّ صورًا لما قال الكيان إنّه مصنعًا مُشتركًا للصواريخ الدقيقة، أيْ لحزب اللّه ولإيران، كان هدفه توجيه رسالة تحذير لحزب اللّه إلاّ يُواصِل التصعيد على الجبهة الشماليّة، كما قالت المصادر الإسرائيليّة الرفيعة.

وفي ساعةٍ متأخرةٍ من ليلة الأحد، كما أفادت صباح يوم الاثنين صحيفة (هآرتس) العبريّة، نقلاً عن مصادر أمنيّةٍ رفيعةٍ في كيان الاحتلال، أعلن الناطق العسكريّ الإسرائيليّ الجنرال رونين مانيليس، عن أنّ طائرة بدون طيّار إسرائيليّة، والتي كانتْ فوق الأراضي اللبنانيّة سقطتْ، ولم يستخدِم مُفردة أُسقِطت من قبل حزب اللّه، وفي الوقت عينه اعترفت المصادر العسكريّة واسعة الاطلاع في تل أبيب اعترفت أنّ البيان الرسميّ الذي أصدره الناطِق بلسان جيش الاحتلال الإسرائيليّ عن سقوط أوْ إسقاط المُسيرّة، جاء بعد إعلان حزب اللّه عن إسقاط الطائرة الإسرائيليّة، ولفت الناطِق العسكريّ في بيانه أيضًا، كما شدّدّت وسائل الإعلام العبريّة، على أنّه لا خطر من أنْ تكون الطائرة التي سقطت تحمِل معلوماتٍ سريّةٍ يُمكِن لحزب اللّه اللبنانيّ أنْ يستفيد منها، على حدّ تعبير الناطِق العسكريّ بلسان جيش الاحتلال.

والاعتراف الإسرائيليّ بسقوط الطائرة، جاء كما أقّر بذلك الناطِق العسكريّ الإسرائيليّ، جاء بعد إعلان حزب اللّه عن إسقاط المُسيرّة، الأمر الذي يؤكّد على أمرين: الأوّل، أنّ كيان الاحتلال الإسرائيليّ حاول إخفاء سقوط مسيرته فوق الأجواء اللبنانيّة، ولم يتوقّع على ما يبدو أنْ يُبادِر حزب اللّه إلى الكشف عن ذلك، أمّا الأمر الثاني، فهو أنّ حزب اللّه تمكّن من جرّ إسرائيل وراءه في الحرب النفسيّة-الإعلاميّة، وهذا الأمر بحدّ ذاته يُعتبر انتصارًا في الحرب النفسيّة الشرسة الدائرة بين حزب اللّه وإسرائيل.

ولوحِظ أنّ كيان الاحتلال لم يُعلِن مسؤوليته عمّا زعم أنّه هجوم على ما أسماها ميليشياتٍ شيعيّةٍ في سوريّة وسقوط ١٨ شهيدًا، وفق المرصد السوري لحقوق الإنسان، الذي يتخذّ من العاصمة البريطانيّة، لندن، مقرًا له، وتبين مرّة أخرى أنّ الكيان يلجأ إلى مصادر أجنبيّة، لا مصداقيةً لها في الإعلام العربيّ والغربيّ وحتى الإسرائيليّ لتُعلِن بشكلٍ غيرُ مباشر مسؤوليتها عن العدوان، الذي لم تُعلِن عنه السلطات السوريّة الرسميّة بتاتًا، الأمر الذي يُثير الشكوك بأنّ وراء الأكمة ما وراءها.

على صلةٍ بما سلف، وتحت عنوان "نُصدِّق نصر اللّه"، رأى كبير المُحلِّلين السياسيين في صحيفة (يديعوت أحرونوت) العبريّة، ناحوم بارنيع، رأى في مقالٍ تحليليٍّ نشره بالصحيفة أنّ زعيم حزب اللّه، حسن نصر اللّه، يقِف في مركز الأحداث هذا الأسبوع، ففضلاً عن الخطابات الكبرى التي يُلقيها، يرى الجيش الإسرائيليّ فيه رجلاً متوازناً ومسؤولاً، عدوًا صادقًا ومصداقًا، مُشيرًا في الوقت عينه إلى أنّه في صياغةٍ لأحد الشعارات الانتخابيّة، نُصدِّق نصر اللّه.

ومرّةً تلو الأخرى، يؤكّد نصر اللّه، أنّه الزعيم العربيّ الوحيد، بعد الرئيس المصريّ الراحِل، جمال عبد الناصر، الذي يُرعِب الإسرائيليين، قيادةً وشعبًا، والفرق الوحيد بين الفترتين، أنّ عبد الناصر بقوّته وبقوّة بلاد الكنانة فرَضَ سياساته على العرب، فيما يقوم اليوم وزراء خارجيّة عرب، وبشكلٍ خاصٍ من دول الخليج الفارسي، بالدفاع عن حقّ إسرائيل بـ"الدفاع" عن نفسها من صواريخ التنظيم "الإرهابي" حزب اللّه، علمًا أنّ مجلس التعاون الخليجيّ وجامعة الدول العربيّة يعتبران حزب اللّه تنظيمًا إرهابيًا، تمامًا مثل رأس الأفعى، الولايات المُتحدّة الأمريكيّة، وذنبها، كيان الاحتلال الإسرائيليّ.

المنطقة الآمنة: خيبة لتركيا ومشروع فشل إضافي

د. أمين محمد حطيط

بعد طويل تجاذب وتنافر وكرّ وفر وقعت أميركا وتركيا منذ أسابيع قليلة اتفاقاً يتناول انشاء "منطقة آمنة" في الشمال السوري أحاطه الطرفان بغموض وضبابية لترك المجال مفتوحاً لمناورتهما ولتفسيره بما يتناسب ومصالح كلّ منهما واستراتيجيته في سورية.

وقد اعتبر البعض انّ هذا الاتفاق شكل "انتصاراً" لتركيا واستجابة أميركية لمطلب تركي مزمن عمره عدة سنوات عجزت تركيا عن تحقيقه بمفردها يوم طرحته، عجزاً فرضته اعتبارات شتى منها الى جانب الصعوبات العسكرية والقانونية من الجانب السوري، رفض أميركا للمنطقة الآمنة التي تديرها وتسيطر عليها تركيا لأنها تشكل مسّاً بمصالح الأكراد الذين تتخذهم أميركا أداة لتنفيذ خطتها في سورية في شكلها الأخير وهي الخطة القائمة اليوم على قائمتين: الأولى منع العودة إلى سورية الموحدة ذات الموقع الاستراتيجي المعروف، والثانية إطالة أمد الصراع ومنع سورية من استثمار الانتصارات الميدانية التي سجلتها مع حلفائها ضدّ الإرهاب ومن يدعمه على أراضيها.

لكن ظروفاً مستجدة فرضت مناورة أميركية وإظهار تساهل أميركي في الموضوع، من هذه الظروف محاولات اقتراب تركيا من روسيا، ومنها أيضاً عمليات الجيش السوري الناجحة في الأرياف الثلاثة حماة وحلب وإدلب، هذه الاعتبارات فرضت على أميركا الدخول في هذا الاتفاق دخولاً على الطريقة الانكلوسكسونية في صياغة القرارات والاتفاقات، وهي الطريقة التي تعتمد فيها المواقف والنصوص حمّالة الأوجه والتي يتعدّد فيها التأويل والتفسير الى حدّ التناقض، وقبلت تركيا السلوك الأميركي معتقدة بأنّ التنفيذ سيمكّنها من إجلاء الغموض ويحقق لها ما تريد.

وقع الطرفان الأميركي والتركي اتفاقاً يتناول أرضاً سورية وتناسياً أو تجاهلاً بأنّ الاتفاق المتضمّن عملاً على أرض الغير هو بحدّ ذاته عمل غير مشروع، ينتهك قواعد القانون الدولي العام ويشكل عدواناً على سيادة ووحدة أراضي واستقلال دولة مستقلة مؤسسة للأمم المتحدة، وكان طبيعياً ان ترفض الحكومة السورية هذا الاتفاق جملة وتفصيلاً وتبلغ الأمم المتحدة برفضها هذا وتطالبها بتحمّل مسؤولياتها لمنع تنفيذه. طبعاً الأمم المتحدة لم تستجب كعادتها للمطلب السوري بسبب السيطرة الغربية بقيادة أميركية على أجهزة هذه المنظمة.

اما "قسد" قوات سورية الديمقراطية التي تدّعي تمثيل الأكراد، فقد تقبّلت الأمر على مضض، خاصة بعد ان تلقت ضمانات من أميركا تتضمّن ضمان وجودها ومصالحها والتعهّد بأن لا تمسّ المنطقة الآمنة التركية المشروع الانفصالي الكردي، بل تساهم في حمايته وتعزيزه وتخفيف الأعباء التي يتطلبها.

وبعد التوقيع انتظر الجميع البدء بوضع الاتفاق موضع التنفيذ، وبالفعل أعلن عن إنشاء غرفة عمليات تركية أميركية تعنى بإنشاء وإدارة المنطقة الآمنة تلك وهي منطقة سيطرة لتركيا وآمنة لها ولمشروعها الخاص في سورية ، ثم أعلن عن بدء تسيير الدوريات المشتركة من الجانبين إيذاناً ببدء التنفيذ الميداني المباشر، وهنا كانت النتائج المخزية لأردوغان وخيبة كبرى له، خيبة تلقاها كالصاعقة تسقط على رأسه حين أدرك بأنّ الأميركيين خدعوه وأنّ المنطقة الآمنة التي ظنّ أنه انتصر في إنشائها بموافقة لا بل بمساعدة أميركية هي وهْم لم ولن يتحقق منه شيء من الباب الأميركي، وانه على حدّ قوله "في خلاف مع الأميركيين في كلّ شيء يتعلق بالمنطقة الآمنة"، وقد عزز هذا الأمر ما صدر عن "قسد" تعليقاً على الدوريات المشتركة تلك حيث أكدت الإدارة الذاتية لهذه المنظمة الانفصالية الكردية "أنّ الدوريات تؤمّن لها الأمن والاستقرار، وانّ مسارها محدّد ومقيّد، وانّ مهمّتها لا تتناقض مع مهمة الأكراد، وأخيراً انّ توقيتها محدود وقصير تعود بعده إلى الأراضي التركية، ثم ولمزيد من الاستفزاز لأردوغان قامت بـ "شكر "الشركاء" في التحالف الدولي والجيش الأميركي لما "بذلوه من جهود للتوصل إلى تفاهمات تؤمّن الاستقرار والسلام" للإدارة الذاتية" شرقي الفرات".

وعليه نقول انّ طموح أردوغان بإنشاء منطقة آمنة هو طموح عدواني غير مشروع، وغير قابل للتحقق والنجاح، لأنه يصطدم بثلاثة أنواع من العقبات والصعوبات والعوائق يمكن ذكرها كالتالي:

أولاً: الرفض السوري القاطع وعزم سورية على التصدي لإسقاط المشروع بكلّ السبل والوسائل المتاحة، وهي مواقف عبّرت عنها سورية بوضوح كلي سواء يوم أبرم الاتفاق التركي الأميركي كما يوم بدأت الدوريات المشتركة حيث اختصر الموقف السوري بعبارة: "انّ سورية تؤكد أنّ هذه الخطوة تمثل عدواناً موصوفاً بكلّ معنى الكلمة وتهدف إلى تعقيد وإطالة أمد الأزمة في سورية بعد الإنجازات التي حققها الجيش العربي السوري" وتعهّدت الحكومة السورية بإسقاط هذا المشروع كما أسقطت ما سبقه من مشاريع عدوانية.

ثانياً: المراوغة والتقلب الأميركي وعدم الجدية في التنفيذ كما وعدم اهتمام القوى الأوروبية بالمطالب التركية. تأكد وبشكل قاطع أنّ أردوغان لم يستطع الاستحصال على دعم أميركي وأوروبي جدّي لإنشاء "المنطقة الآمنة لتركيا". وانّ هؤلاء باتوا يدركون بأنّ مشاريعهم العدوانية في سورية آيلة إلى السقوط بسبب الرفض والمقاومة السورية لها. وانّ تهديد أردوغان باللاجئين وبالإرهابيين وبأنه قد يفتح أبوابه ليتدفق هؤلاء إلى أوروبا إنْ لم تساعده في إنشاء المنطقة الآمنة وتمويل إقامة السوريين في تركيا، ان كلّ هذا التهويل والتهديد التركي لم يغيّر في واقع الرفض الغربي الواضح والامتناع عن الدعم المالي او الميداني له في مشروعه ذاك.

ثالثاً: الصعوبات العملانية والميدانية التي تواجه الجيش التركي بسبب رفض الأكراد والسكان المحليين لمشروع منطقة السيطرة التركية على أرض سورية. اذ لا يقتصر الرفض السوري للمشروع التركي على الحكومة السورية فحسب بل انه رفض يبديه المواطنون السوريون في المنطقة ذات الصلة وهم مستعدون للقيام بأعمال مقاومة وطنية لمنع التركي من الاستقرار في مناطقهم. وكذلك سيقوم قسد وبتفاهم خفي مع أميركا بعمليات ضدّ الجيش التركي في حال دخوله الى عمق الأراضي السورية بمسافة تتعدّى الـ ٥ كلم وقد تصل الى ٤٥ كلم كما يعلن أردوغان.

لكلّ ما تقدّم نستطيع القول إنّ السعي التركي لإقامة منطقة آمنة لتركيا على الأراضي السورية محكوم بالفشل الأكيد، وانّ منطقة شرقي الفرات كما منطقة الشمال السوري على الحدود مع تركيا لن تقتطع من سورية تحت أيّ مسمّى، وانّ التذاكي التركي والقول بانّ الجيش التركي سيخرج كلياً من سورية بعد الحلّ السياسي لن يغيّر من حقيقة ثابتة هي انّ أيّ وجود أجنبي على الأرض السورية بدون موافقة حكومتها الشرعية ومهما كان حجمه وكانت مدّته إنما هو احتلال يستوجب المقاومة لإزالته أياً كان القائم به.

التناقضات الأميركية ـ الأوروبية في نطاق تجارة الأسلحة

جورج حداد

يستطيع أي مراقب أن يرى حتى بالعين المجردة أن السياسة القائمة على نزعة الهيمنة الأحادية تقود أميركا ليس فقط الى معاداة الدول غير الصديقة والمنافسة والمعادية كروسيا والصين وايران وفنزويلا، بل وحتى الى منازعة الدول الحليفة تقليديًا لأميركا والداخلة في اطار نفوذها.

ويتجلى ذلك بشكل خاص في العلاقات الاميركية ـ الاوروبية. وقد جاء في تعليق لجريدة El Pais الاسبانية أن «الولايات المتحدة الاميركية تهدد الاتحاد الاوروبي بفرض عقوبات اقتصادية وسياسية، اذا استمر الاتحاد في تطوير مشاريعه الخاصة في قطاع الدفاع، التي تهدف الى اجتذاب أطراف ثالثة للمشاركة في المشاريع، ولكن فقط اذا احتفظ الاتحاد الاوروبي بحقوق الملكية الفكرية للابتكارات».

في هذا الصدد، تستشهد الجريدة برسالة نائب وزير الخارجية الأميركي ألين لورد الى مفوضة الاتحاد الاوروبي للشؤون الخارجية والأمنية فيديركا موغريني، التي يقول فيها إن البرامج الحالية لبروكسل تهدد الاندماج بين الدول الغربية، الذي تم تحقيقه خلال السنوات السبعين الماضية ولا سيما عبر حلف الناتو.

وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة مستاءة جدًا من لائحة شروط «الصندوق الاوروبي للدفاع»، التي تسمح لبلدان الاتحاد ان تدعو دولا ثالثة للمشاركة في برامجها العسكرية (والمقصود بذلك ليس فقط الولايات المتحدة الاميركية).

اضافة الى ذلك، تعرب أميركا عن الاستياء الشديد حيال شروط البرنامج الاوروبي الداخلي الخاص بـ«التعاون الدائم المؤسسي في حقل الدفاع» المسمى (PESCO)، الذي تعتبر المراجع الأميركية أنه يكرر الأنظمة العسكرية التي تم تحقيقها بين الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي طوال العقود الماضية. وترى هذه المراجع أن ذلك سيولد منافسة غير ضرورية، وأن هذا البرنامج يهدف الى تشجيع تعاون أوسع بين البلدان الاعضاء في الاتحاد الاوروبي على حساب التعاون مع الولايات المتحدة الأميركية.

في هذا السياق، تستشهد الجريدة برسالة نائب وزير الخارجية الأميركي ألين لورد الى مفوضة الاتحاد الاوروبي للشؤون الخارجية والأمنية فيديركا موغريني، التي يقول فيها إن البرامج الحالية لبروكسل تهدد الاندماج بين الدول الغربية، الذي تم تحقيقه خلال السنوات السبعين الماضية ولا سيما عبر حلف الناتو.

وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة مستاءة جدًا من لائحة شروط «الصندوق الاوروبي للدفاع»، التي تسمح لبلدان الاتحاد ان تدعو دولا ثالثة للمشاركة في برامجها العسكرية (والمقصود بذلك ليس فقط الولايات المتحدة الاميركية).

اضافة الى ذلك، تعرب أميركا عن الاستياء الشديد حيال شروط البرنامج الاوروبي الداخلي الخاص بـ«التعاون الدائم المؤسسي في حقل الدفاع» المسمى (PESCO)، الذي تعتبر المراجع الأميركية أنه يكرر الأنظمة العسكرية التي تم تحقيقها بين الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي طوال العقود الماضية. وترى هذه المراجع أن ذلك سيولد منافسة غير ضرورية، وأن هذا البرنامج يهدف الى تشجيع تعاون أوسع بين البلدان الاعضاء في الاتحاد الاوروبي على حساب التعاون مع الولايات المتحدة الأميركية.

للخروج من هذا الوضع، تقترح واشنطن اعادة النظر في شروط البرنامج، ولا سيما فيما يتعلق بالاحتفاظ الحصري للاتحاد الاوروبي بحقوق الملكية الفكرية وبحق الفيتو للدولة العضو في الاتحاد التي تقوم بتنفيذ المشروع الدفاعي المحدد.

وتبعًا لرأي بعض المحللين، فإن هذه التخوفات الأميركية ناشئة عن احتمالات خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي، وهو ما دفع المانيا مؤخرًا لزيادة التعاون مع فرنسا في النطاق العسكري، بدلًا عن انكلترا (الداعم التقليدي لاميركا). فيما يرى محللون آخرون أن وراء الاستياء الذي تبديه أميركا حيال برامج الاتحاد الاوروبي لتطوير قطاعه الدفاعي الخاص، تختفي رغبة واشنطن في الاستمرار في «سياستها الاحتلالية» في اوروبا، التي تعود الى نهاية الحرب العالمية الثانية.

ومن المعلوم انه في نهاية ١٩٤٥ تم تقسيم اوروبا الى قسمين: القسم الغربي وضع تحت نظام احتلالي أميركي، والشرقي وضع تحت سيطرة الاتحاد السوفياتي السابق. وبعد انهيار المنظومة السوفياتية في بداية التسعينيات من القرن الماضي، انسحبت الجيوش السوفياتية من القسم الاوروبي الشرقي، وتخلت موسكو عن سياستها الاحتلالية في اوروبا. ولكن الولايات المتحدة لا تزال تطبق سياستها الاحتلالية في اوروبا الغربية وتضع تحت المراقبة الدورة المالية وشبكة الاتصالات في اوروبا، وهي تخشى أن تفقد نفوذها في القارة العجوز.

وبالنسبة لاميركا، فإن استقلال اوروبا المحمي بجيشها القوي الخاص، يعني أن تخسر اميركا الفوائد الاقتصادية والسياسية الكبيرة التي تجنيها من أوروبا الآن. اذ إنها لن تستطيع بعد ذلك أن تبيع اوروبا الكميات ذاتها من الأسلحة التي تبيعها اياها الآن ولا أن تملي على أوروبا المواقف التي يمكن ان تمليها عليها الآن في السياسة الدولية. وهذا ما يفسر الضغط الذي تمارسه واشنطن على بروكسل في القطاع العسكري.

ومن المؤكد أن هذا النهج الذي تتبعه واشنطن لا يلائم حلفاءها الاوروبيين. ولكن التخلص من التبعية لأميركا ليس بالأمر السهل. خصوصًا وأن قسمًا مرموقًا من النخبة الأوروبية لا يزال يتشكل من أنصار النفوذ الاميركي المكشوفين وغير المكشوفين. وفي رأي هؤلاء أن الولايات المتحدة الاميركية لا تزال تمثل عاملًا ايجابيًا لضمان أمن أوروبا. هذا بالاضافة الى أن قطاعًا واسعًا من الاعلاميين والسياسيين ورجال المال والأعمال الأوروبيين هم شركاء أو مرتبطون مصلحيًا مع المؤسسات والأجهزة الأميركية.

لكن في الوقت نفسه، وكما أثبتت انتخابات البرلمان الاوروبي الموحد التي جرت مؤخرًا، فإن قطاع النخبة الأوروبية المعارض للهيمنة الأميركية يتوسع باستمرار. ويلح هذا القطاع على انتهاج سياسة أوروبية مستقلة، بما في ذلك في حقل الدفاع، أي تحرير أوروبا من السياسة الاحتلالية الاميركية المستمرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وفي رأي غالبية الخبراء فإن هذا التوجه الاستقلالي هو الذي سيتفوق في النهاية وإن طال الوقت.

ومنذ وقت غير بعيد، تقدمت المفوضية الأوروبية للسياسة الدولية والأمن باقتراح مشروع ميزانية أوروبية للسنوات ٢٠٢١ ـ ٢٠٢٧، يرفع فيه الاتحاد الاوروبي التوظيفات في حقل الأمن والدفاع بنسبة ٤٠٪، كما ينشئ ما يسمى «الصندوق الاوروبي للدفاع». ويتوقع الخبراء أنه بمساعدة التوظيفات من هذا الصندوق فإن الاتحاد سيتحول الى أحد الأربعة الكبار المستثمرين في قطاع الأبحاث العسكرية والتكنولوجية في أوروبا. ويجري التخطيط لكي يتم من خلال هذه الميزانية توظيف ٤،١ مليار يورو في تمويل «مشاريع ابحاث مشتركة ذات قدرة تنافسية». وبالاضافة الى ذلك، والى جانب التوظيفات التي تقدمها الدول الاعضاء في الاتحاد، سيتم تخصيص ٩،٨ مليار يورو لتمويل صناعة النماذج الاولية وما يرتبط بها من التجارب ومنح الشهادات في القطاع الدفاعي.

على هذه الخلفية، تواصل الولايات المتحدة استخدام الناتو كأداة من أجل توسيع نطاق عمليات البيزنس للمجمع الصناعي الحربي الاميركي. وهكذا فهي لا تكتفي بالضغط على تركيا لمنعها من شراء منظومة S-٤٠٠ الروسية، بل هي تضغط أيضًا على الاوروبيين لمنعهم من تقديم عروض بديلة لتركيا. ونخص بالذكر منظومة الدفاع الجوي المسماة SAMP-T والتي ينتجها الكونسرسيوم الحربي الفرنسي ـ الايطالي المسمى Eurosam. في حين تواصل واشنطن الضغط على انقرة لشراء منظومة Patriot التي انكشف فشلها حتى في مواجهة صواريخ المقاومة الفلسطينية محلية الصنع في غزة.

وفي شهر أيار الماضي، حذر السفير الأميركي لدى الاتحاد الاوروبي غوردون سوندلاند الاتحاد من أن مشاريع توسيع التعاون العسكري في اطار الاتحاد الاوروبي بمعزل عن الولايات المتحدة الأميركية سيؤدي الى تآكل التعاون عبر الاطلسي الذي تم تحقيقه طوال عقود وسيؤدي الى الاضرار بالناتو. وتنتقد واشنطن بشكل خاص المشاريع التي يمكن لها أن تستبعد المجمع الصناعي الحربي الأميركي من السوق الأوروبية للأسلحة. وهدد سوندلاند أنه يمكن في هذه الحالة أن يتعرض الاتحاد الاوروبي للعقوبات الأميركية.

ومن الواضح أن القلق الأميركي الحالي يتأتى من صندوق الصناعة الحربية الاوروبية بميزانيته البالغة ١٣ مليار دولار، والذي تمت المصادقة عليه من قبل البرلمان الاوروبي الموحد في نيسان ٢٠١٩، بالاضافة الى ميثاق الاتحاد الاوروبي الخاص بـ«التعاون المؤسسي الدائم في حقل الدفاع» المسمى (PESCO).

إن الحرب الباردة التي تتعمد أميركا تسعيرها، وبؤر التوتر والنزاعات التي تستثيرها أميركا وكتلتها الغربية، تجعل تجارة الأسلحة والمجمع الصناعي الحربي لكل من أميركا وأوروبا المحور الرئيسي للصناعة ولمجمل الدورة الاقتصادية ـ المالية والحياة السياسية للقطبين الغربيين. وفي ظروف الفشل الاميركي ـ الغربي في مواجهة الخصوم كروسيا والصين وايران وفنزويلا، فإن كل الدلائل تشير الى ان العلاقات بين القطاع الحربي لكل من اميركا واوروبا تسير ليس نحو التعاون والتكامل والاندماج، بل نحو المزيد من التفكك والمزاحمة والنزاع. ويرى بعض المحللين ان ذلك يحمل في طياته خطر نشوب نزاعات مسلحة بشكل حروب هجينة يتصارع فيها القطبان الاميركي والاوروبي لاجل النفوذ السياسي وتأمين مصالح الاحتكارات الرأسمالية الكبرى في كل منهما.